

طريق "عبور" السجائر إلى جمهورية إيران الإسلامية والعراق الاتجار غير المشروع للتبغ في الشرق الأوسط



طريق "عبور" السجائر إلى جمهورية إيران الإسلامية والعراق الاتجار غير المشروع للتبغ في الشرق الأوسط



© منظمة الصحة العالمية، 2005

هذه الوثيقة ليست من المنشورات الرسمية لمنظمة الصحة العالمية، وجميع الحقوق المتصلة بها محفوظة للمنظمة. غير أنه يجوز استعراض هذه الوثيقة أو تلخيصها أو الاقتباس منها أو استنساخها أو ترجمتها، جزئياً أو كلياً، على أن لا يكون ذلك لأغراض البيع أو الاستخدام لغايات تجارية.

أما الآراء الواردة في وثائق تحمل أسماء كاتبها فيتحمل مسؤوليتها أولئك الكاتيون وحدهم.

Document WHO-EM/TFI/011/E/G/07.03/1000

المحتويات

6.....	الخلاصة التنفيذية
8.....	1. المقدمة
8.....	2. العناصر الرئيسية للتهريب
10.....	3. دور الشركات المصنعة للتبغ
11.....	4. تهريب السجائر في الشرق الأوسط
12.....	1.4 صحف الشركات المصنعة للتبغ
14.....	2.4 القضايا
17.....	3.4 الوثائق الداخلية للشركات المصنعة للتبغ
18.....	5. معضلة استراتيجية التسويق: واردات مشروعة أم غير مشروعة؟
22.....	6. الحلول

الملاحق

23.....	1. المادة 15 من الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ لمنظمة الصحة العالمية التي تمت الموافقة عليها بقرار جمعية الصحة العالمية رقم 56.1 في 21 أيار/مايو 2003
25.....	2. المراجع

ملاحظة هامة

في كانون الثاني/يناير من سنة 2002 أصدرت حكومة جمهورية إيران الإسلامية بالاشتراك مع المكتب الإقليمي لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية منشورة "الطمع في إيران"، وهي أول تحقيق في أنشطة الشركات المصنعة للتبغ في جمهورية إيران الإسلامية، والتي اتخذت الحكومة الإيرانية بعدها خطوات كبرى لمكافحة هذه المشكلة الخطيرة. والمأمول أن يساهم هذا التقرير في الجهود المستمرة لحكومة جمهورية إيران الإسلامية لتحقيق هذا الهدف.

يزجي العاملون في مبادرة التحرر من التبغ/المكتب الإقليمي لشرق المتوسط خالص الشكر والتقدير لما بذله السيد/لوك يونس في كتابة وإنهاء هذا التقرير.

الخلاصة التنفيذية

- إن تهريب السجائر يحتل الآن مكانة متقدمة في جدول أعمال الحكومات والمنظمات الدولية. ويقدر أن تلت الصادات الدولية للسجائر تفقد عن طريق التهريب. وجملة فاقد الإيرادات للحكومات بسبب تهريب السجائر تقدر بحوالي 25-30 ألف مليون دولار أمريكي سنوياً.
- أظهرت الدراسات التي أجريت حول تأثير التهريب أنه عندما تصل السجائر المهربة إلى نسبة عالية من جملة المبيعات، فإن متوسط سعر جميع السجائر، الخاضعة أو غير الخاضعة للضرائب، سينخفض، مما يزيد من إجمالي مبيعات السجائر.
- كثيراً ما تلقي شركات السجائر باللوم على الجريمة المنظمة للكميات الضخمة من السجائر المهربة على مستوى العالم، ولكن الكثير من التهريب الإجرامي المنظم المسؤول عن الأغلبية الكبيرة من عمليات تهريب السجائر على مستوى العالم قد تم مع معرفة شركات السجائر الكبرى نفسها، وما كان ليتم بدون تواطؤ هذه السجائر.
- تستهدف الشركات المصنعة للتبغ سوقين رئيسيين في منطقة الشرق الأوسط وهما سوق جمهورية إيران الإسلامية وسوق العراق. وتمثل كل منهما مركزاً مليئاً بالإمكانيات الهائلة للشركات الدولية المصنعة للتبغ. والواقع أن الصحف التي تهتم بتجارة التبغ، والوثائق الداخلية للشركات المصنعة للتبغ، وتلك المقدمة أثناء الإجراءات القانونية تزيد من وضوح ماتوليه الشركات المصنعة للتبغ من أهمية على هذين البلدين.
- فطبقاً للصحف التي تهتم بتجارة التبغ، تعتبر قبرص نقطة توزيع هامة للسجائر الأمريكية المتجهة إلى جمهورية إيران الإسلامية عن طريق تجار في عمان. وفي نفس الوقت، تباع بعض هذه السجائر للتجار في تركيا ينقلونها بدورهم إلى العراق. أما السجائر المستوردة في بيروت فتوزع على تجار في بلدان مختلفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبدو أن أكبر عملاء السجائر الموزعة من لبنان هما جمهورية إيران الإسلامية والعراق. وطريق السجائر الأمريكية الموجهة إلى لبنان ينطلق من بيروت إلى دبي أو عمان ومنها إلى جمهورية إيران الإسلامية. وتحمل الشاحنات الآن البضائع عن طريق الجمهورية العربية السورية لتصل إلى الأسواق المفتوحة في العراق.
- وفي الإجراء القانوني الذي أقامه الاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير 2002 ضد العديد من شركات التبغ الدولية، قدمت وثائق عن تهريب السجائر إلى العراق تبين أنه منذ أوائل التسعينيات، وزعت شركات التبغ الأمريكية منتجاتها من الولايات المتحدة في العراق. فعلى سبيل المثال، كانت السجائر المنتجة في الولايات المتحدة تشحن إلى موانئ الاتحاد الأوروبي ومن خلالها لتصل شركات في قبرص على مدى سنوات. والواقع أنه منذ 1996 أرسل ما يقرب من 50 مليار سيجارة من شركة رينولدز للتبغ RJ Reynolds (وخليفتها، تبغ اليابان Japan Tobacco) إلى قبرص. وحوالي نصف هذه الشحنات كانت تصدر من قبرص إلى تركيا في عبور (ترانزيت). وكان العديد من هذه الشحنات موجهة إلى العراق.
- وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2002 رفع الاتحاد الأوروبي وعشرة بلدان أعضاء فيه قضية أخرى ضد شركة رينولدز للتبغ. وذهبت قضية الاتحاد الأوروبي الجديدة إلى أبعاد تفوق أي ادعاءات سابقة، باتهام شركة رينولدز بالتواطؤ المباشر في تيسير مشروعات إجرامية أخرى إلى جانب خطط غسل الأموال. وكانت الادعاءات بتهريب السجائر إلى العراق أكثر تفصيلاً.
- وادعاءات الاتحاد الأوروبي عن التهريب إلى العراق تتفق مع الطرق المعروفة جيداً لخطط تهريب السجائر:
 - صادرات من مليارات السجائر من الشركات الكبيرة المصنعة للتبغ.
 - طرق نقل معقدة من أجل تعقيد الاستقصاءات.
 - ملء وتفريغ الحاويات وإزالة العلامات والأرقام من المنتجات لمنع تتبعها.
 - تغييرات متعددة في حسابات البنوك لتغطية الإجراءات.
 - تدار العمليات من سويسرا، وهي بلد محمي بسرية أعمال البنوك وقوانين خصوصية الأعمال.
 - شركات المناطق الحرة مقرها في ليختنشتاين Liechtenstein.

- استعمال الموائء الحرة مثل مرسين Mersin في تركيا.
- تصف الوثائق الداخلية للشركات المصنعة للتبغ بتفصيل كبير ترصد عمليات التهريب والصفة غير القانونية لتجارة العبور "الترانزيت" (التهريب) في لبنان والجمهورية العربية السورية. والعديد من الوثائق تنص على أنه ليس من الحكمة أن يكون لشركات التبغ اتصال مباشر مع تجارة العبور.
- إن هدف كل شركة هو مزيد من مبيعات منتجاتها وتحقيق أرباح أكبر. وغزو أسواق جديدة وزيادة نصيب منتجاتها في السوق جزء من استراتيجية تحقيق هذا الهدف. وأحد العقبات التي تواجه شركات التبغ متعددة الجنسيات هي قيود التجارة أو قرارات حظر التجارة. فبعض الأسواق مغلقة أمام الشركات الأجنبية أو تسمح باستيراد السجائر تحت ظروف شديدة معينة فقط. وحيث توجد تعريفات مرتفعة أو احتكار من الدولة، تهرب السجائر الدولية إلى داخل البلد، مما يضعف احتكار الدولة للأسواق ويتم تسليمه إلى أيدي الشركات متعددة الجنسيات.
- وفي حين تمثل الواردات غير المشروعة خياراً من أجل غزو إحدى الأسواق، فإن الهدف النهائي على المدى الطويل هو تحقيق واردات رسمية أو إنتاج. وقد أصبحت استراتيجية شركات التبغ الدولية في جمهورية إيران الإسلامية قصة نجاح في عام 2002، عندما وقعت السلطات المعنية بالتبغ في الدولة على صفقة استيراد وإنتاج مع أربعة من شركات التبغ في محاولة لتقليص تهريب السجائر. وهذا مثال واضح لمدى نجاح هذه الاستراتيجية التي انتهجتها شركات التبغ الدولية. وأطوار الاستراتيجية هي:
 1. اختراق السوق من خلال واردات غير مشروعة.
 2. إضعاف احتكار الدولة بخفض نصيب الأنواع الداخلية والمبيعات المشروعة في السوق.
 3. إقناع السلطات بخصخصة السوق أو انفتاحه.
 4. جعل الاستيراد القانوني أو الإنتاج للأنواع الأجنبية مصرحاً به.
 5. وقف تغذية السوق بصورة غير القانونية ثم الاستيلاء عليه بطريقة قانونية.
- إذا أريد معالجة تهريب التبغ بنجاح فإن ذلك يتطلب تعاوناً دولياً. وأكثر الاحتمالات تحقيق ذلك هو من خلال الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ الصادرة عن منظمة الصحة العالمية. وفي نص الاتفاقية الإطارية تتناول المادة 15 التجارة غير المشروعة لمنتجات التبغ، وتشمل وضع علامات، وترصد، وجمع معطيات، وتعاون، وعقوبات، ومصادرة وترخيص.
- ويجب أن يطلب من الشركات المصنعة للتبغ أن تكون لديهم علامات سرية وأخرى علنية على جميع عبوات منتجات التبغ بحيث تبين المصنّع وتاريخ ومكان التصنيع، ومعيّن آخر يبين تسلسل الملكية – بائع الجملة، المصدر، الموزع، والسوق النهائية. ويجب أن يوضع العبء على المصنّع (من خلال حفظ السجلات، ونظم المتابعة والتتبع) لإثبات أن السجائر التي تخرج من المصنّع تصل إلى السوق النهائية المستهدفة.
- طريقة محاربة التهريب لا تكون بخفض الضرائب، ولكن بمكافحة الواردات غير القانونية للسجائر.

1. المقدمة

تجادل الشركات المصنعة للتبغ أن تهريب التبغ تسببه قوى السوق، من خلال فروق الأسعار بين البلدان مما يخلق حافزاً على تهريب السجائر من بلدان "أرخص" إلى بلدان "عالية التكلفة". وقد حثت الحكومات على حل المشكلة بخفض الضرائب التي ستزيد من الإيرادات أيضاً على حد قولهم. والحقائق تتعارض مع هذه التأكيدات. والواقع أن التهريب أكثر انتشاراً في البلدان "الأرخص"، أما في البلدان التي خفضت فيها الضرائب (مثل كندا والسويد) فقد زاد فيها الاستهلاك وانخفضت الإيرادات.¹ ولكن الاتفاقية الإطارية الجديدة لمكافحة التبغ لمنظمة الصحة العالمية قد تعزز من مكافحة تهريب التبغ على المستوى الذي يجب أن يهاجم فيه – أي المستوى العالمي.

لقد أصبح تهريب التبغ من الموضوعات الخطيرة للصحة العامة. فهو يؤثر في الصحة العامة بتوفيره للتبغ في الأسواق بأسعار رخيصة، مما يجعل السجائر ميسورة التكلفة للجمهور ومن ثم يزداد الاستهلاك، ويزداد معه عبء اعتلال الصحة الناجم عن استهلاكها. وهي ظاهرة ليست بالصغيرة. فيقدر أنه على مستوى العالم بختفي ثلث صادرات التي تتم بصورة قانونية من السجائر في سوق التهريب. وهذه نسبة غير عادية ينتج عنها التأثير الرئيسي الثاني للتهريب/وهو خسارة آلاف الملايين من الدولارات من إيرادات الخزائن الحكومية. ويقدر إجمالي خسائر الإيرادات التي تتحملها الحكومات بسبب تهريب السجائر بحوالي 25-30 ألف دولار أمريكي سنوياً.²

وتهريب السجائر يحدث في جميع أنحاء العالم، حتى في المناطق التي تنخفض فيها الضرائب. وتقدر وثيقة داخلية لشركة التبغ البريطانية الأمريكية³ British American Tobacco أن 324 مليار، أو ما يقرب من 6% من مبيعات السجائر التي تبلغ 5400 مليار، كان "سجائر غير مسدد عنها رسوم"، وهو تعبير تطلقه الصناعة على التهريب (انظر أدناه). وتعتبر أوروبا الشرقية ومنطقة آسيا-باسيفيك مسؤولة عن أغلبية هذا الرقم وتصل إلى 85 مليار لكل منها، رغم أن أوروبا الغربية كان لها نصيب كبير أيضاً يصل إلى حوالي 50 مليار. وبالنسبة لجملة مبيعات السوق فإن أحجام السجائر غير المسدد عنها رسوم يكون أكبرها في أوروبا الشرقية (حوالي 13%)، وأفريقيا والشرق الأوسط (حوالي 12%)، ولكنها كبيرة أيضاً في أمريكا اللاتينية (حوالي 9%)، وأوروبا الغربية (حوالي 7%). وفي أوروبا الغربية توجد أعلى أسعار في العالم، إذ أنها كانت أعلى بأربعة أو خمسة أضعاف في عام 1996 عنها في أفريقيا والشرق الأوسط أو أوروبا الشرقية. ولكن على الرغم من هذه الأسعار المرتفعة، فإن التهريب في المتوسط أقل منه في مناطق أخرى في العالم. وبمعنى آخر، لا ينتج تهريب السجائر أساساً من "قوى السوق". إنما يحركه الطلب، الذي يسببه أساساً الغش من خلال التهريب غير القانوني من الضرائب.

ومع ذلك فإن الشركات المصنعة للتبغ قد مارست الضغط على الحكومات لخفض الضرائب على التبغ بزعم أن ذلك سيحل مشكلة التهريب ويزيد من إيرادات الحكومة. وهذا ليس صحيحاً. فعندما خفضت حكومة كندا الضريبة على السجائر استجابة لضغط الشركات المصنعة للتبغ، كانت النتائج وخيمة. والأهمية الحقيقية لتهريب التبغ هي أنه لا يقتصر على إتاحة التبغ بسعر منخفض، ولكنه أيضاً ينهب الضرائب الوطنية المفروضة على التبغ ويعمل على فشل استراتيجيات مكافحة التبغ.

2. العناصر الرئيسية للتهريب

هناك نوعان رئيسيان للتهريب: التهريب غير الشرعي على نطاق ضيق، والتهريب المنظم على نطاق واسع. ويمكن تلخيص الاختلافات الرئيسية بينهما فيما يلي.

إن تعبير "التهريب عن طريق الأحذية ذات الرقبة" bootlegging كان يستعمل في القرن التاسع عشر للإشارة إلى قيام المهربين بإخفاء الزجاجات في أحذيتهم ذات الرقبة boots⁴. ونحن نستعمل هذا التعبير لوصف أنشطة التهريب التي يقوم بها الأفراد الذين يستوردون كميات قليلة من المنتجات بطريقة غير قانونية. وهو يشمل على سبيل المثال شراء السجائر وغيرها من منتجات التبغ في مناطق الضريبة المنخفضة بكميات تتجاوز الحدود الموضوعة في التنظيمات الجمركية، وذلك لإعادة بيعها في مناطق الضريبة المرتفعة. وعموماً يشمل هذا النوع نقل السجائر عبر مسافات قصيرة نسبياً (بين البلدان المتجاورة على سبيل المثال والمناطق الأخرى). وكما هو الحال في الأنشطة المشروعة، فإن الفروق في الأسعار بين المناطق تخلق حوافز لهذا التهريب.

وهذا النوع من التهريب يمثل مشكلة في بعض أقاليم العالم، ولكن الفروق الضخمة في الأسعار بين البلدان المتجاورة غير شائعة، ونصيب السوق من منتجات التبغ المهربة بهذه الطريقة أقل كثيراً من نصيب السوق عن طريق التهريب المنظم للتبغ على نطاق واسع.

والتهريب المنظم على نطاق واسع (أو تهريب الحاويات) على عكس ذلك، يشمل النقل والتوزيع غير المشروع وبيع البضائع من السجائر وغيرها من منتجات التبغ مع تجنب جميع الضرائب بصفة عامة. وهذا النوع من التهريب يشمل عادة ملايين السجائر، مهربة عبر مسافات طويلة.

ويشجع وجود منظمات إجرامية على التهريب على نطاق واسع وهو نظام معقد نسبياً لتوزيع السجائر المهربة على المستوى المحلي. ويساعده كثيراً ضعف الرقابة على الحركة الدولية للسجائر المعفاة من الضرائب. وهذا التهريب المنظم واسع النطاق هو المشكلة الكبرى ولا تسببه الاختلافات في أسعار منتجات التبغ. وهو يشمل كميات ضخمة من الأموال. فالمهربين على نطاق واسع ينقلون حاويات تضم 10 ملايين سيجارة. ويمكن شراء حاوية تضم 10 ملايين سيجارة بدون ضرائب في العبور (الترانزيت) مقابل 200 000 دولار أمريكي، ولكن قيمتها المالية الحالية (ضرائب الواردات، ورسوم الإنتاج، وضريبة القيمة المضافة) تصل من ثلاثة إلى عشرة أضعاف ذلك. والمهربون على نطاق واسع يعملون في جميع أنحاء العالم، حيث أن تكاليف نقل الحاويات ضئيل بالنسبة إلى القيمة السوقية لبضائعهم.

وأكثر الطرق شيوعاً لشراء سجائر معفاة من الضرائب هو الشراء تحت نظام "العبور" (الترانزيت). وهذا العبور هو نظام امتياز يهدف إلى تيسير التجارة. وخصائصه هي السماح بالتعليق المؤقت للرسوم الجمركية، ورسوم الإنتاج، وضريبة القيمة المضافة الواجبة الدفع على البضائع الصادرة من والموجهة إلى بلد ثالث أثناء نقلها عبر منطقة جمركية محددة. ولكن العديد من الحاويات تختفي خلال نقلها الدولي ولا تصل أبداً إلى مقصدها النهائي.

والنقاط الرئيسية في غش الحاويات هي أنها منظمة جداً، وأن السجائر تورد إلى السوق غير المشروعة بمعرفة مصنعي التبغ من خلال صادرات (مشروعة) إلى بلدان ليس لها فيها سوق. وهي تنقل من هذه البلدان (في الغالب عن طريق مسارات ملتوية ومعقدة) إلى سوق التهريب المستهدفة حيث تباع بشكل غير قانوني، بنصف أو ثلث السعر القانوني. ويمكن أن تباع في السوق غير المشروعة بدون ضرائب. وهذه العمليات الاحتمالية تشمل عادة مشتريين منفصلين عديدين بين المستوى الأول واختفائها من التداول المشروع.

ولذلك فإن التهريب يشمل أساساً السجائر المعلقة رسومها الجمركية في ظل نظام الترانزيت والتي تختفي خلال النقل الدولي. وأغلب هذه السجائر تصنف في إحصاءات التجارة العالمية على أنها مفقودة. وتشير التقديرات إلى أن ثلث السجائر المصدرة دولياً تضيع في التهريب (انظر الجدول 1).

والخطوات المختلفة لخطة التهريب هي:

- التصنيع في واحدة من شركات التبغ (غالباً الدولية).
- التصدير المشروع لكمية أو أكثر من البضائع إلى تاجر لا يقيم في بلد المقصد النهائي ويشترى السجائر بدون ضرائب تحت نظام الترانزيت "الرسوم الجمركية المعلقة".
- القيام بلعبة الاختفاء والبحث مع سلطات الجمارك: بتصدير واستيراد الحاويات في أماكن مختلفة من العالم خلال فترة قصيرة من الوقت. والهدف من هذه العمليات هو جعل المالك النهائي لا يعرف له أثر، وجعل الوصلات بين الملاك المتتاليين خفية بقدر الإمكان⁵. والدفع يكون عادة نقداً أو من ملاءم معروف للضرائب والبلدان التي تشجع سرية البنوك.
- الانتقال من نظام الترانزيت المشروع إلى الدائرة غير المشروعة في أماكن معروفة بنقص الإشراف فيها. وتفرغ حاويات السجائر ثم يعاد شحنها في حاويات أخرى بغطاء شحنة أخرى. وغالباً ما توضع كرتونات السجائر تحت منتجات أخرى (مثل مناديل ورقية، أو أحذية، أو مفروشات، أو ملابس، أو بنزرا)، ويذكر رسمياً أن الحاويات مليئة "بالبنزرا".
- النقل غير المشروع للسجائر تحت غطاء شحنة أخرى إلى سوق التهريب المستهدفة.
- البيع غير المشروع من خلال شبكة توزيع معقدة في السوق المستهدفة للتهريب.

الجدول 1. واردات وصادرات السجائر في العالم (بقطع مليارات)

السنة	واردات	صادرات
1990	418	543
1992	568	804
1994	886	1156
1996	607	1047
1997	603	1069
1998	610	1031
1999	583	886
2000	618	907
2001	622	898
2002 (تقديرية)	624	929

المصدر: وزارة الزراعة في الولايات المتحدة، أيلول/سبتمبر 2002

3. دور الشركات المصنعة للتبغ

طبقاً لتقرير البنك الدولي "كبح جماح الوباء: الحكومات واقتصاديات مكافحة التبغ"⁶، فإن نظرية الاقتصاد توحى بأن الشركات المصنعة للتبغ ستستفيد من وجود التهريب: وتبين دراسات تأثير التهريب أنه عندما تمثل السجائر المهربة نسبة كبيرة من جملة المبيعات، فإن متوسط سعر جميع السجائر، الخاضعة وغير الخاضعة للضرائب، ستتخف، مما يزيد من جملة مبيعات السجائر.

وعلى الرغم مما تدعيه الشركات المصنعة للتبغ من معارضتها للأنشطة الإجرامية، فإنها تستفيد من التهريب من عدة طرق:

- التهريب يزيد الاستهلاك مباشرة (عن طريق البيع خارج الأسواق) وبطريق غير مباشر (من خلال الضغط لخفض أو عدم رفع الضرائب)؛
- لقد استخدم التهديد بحدوث التهريب لتجنب قيود التجارة أو الإجماع لفتح أسواق جديدة.

وكثيراً ما تلوم شركات السجائر الجريمة المنظمة للكمية الضخمة من تهريب السجائر على مستوى العالم، ولكن الكثير من التهريب الإجرامي المنظم المسؤول عن الأغلبية العظمى من تهريب السجائر على مستوى العالم قد حدث مع معرفة شركات السجائر الكبرى نفسها، وما كان ليحدث لولا تواطؤها. وقد تبنت هذه الحقائق إلى حد كبير بالوثائق الداخلية والسرية السابقة لشركات التبغ، وهذه الوثائق أصبحت متاحة من خلال القضايا المختلفة المرفوعة ضد الشركات. وتصف الوثائق المعرفة الواسعة، والإشراف، والدعم للتهريب من جانب شركات السجائر عبر القوميات في العديد من البلدان. ولكن جزءاً صغيراً فقط من الوثائق المتعلقة بالتهريب والتي كشفت عنها حتى الآن قد ظهر في الصحف أو غيرها.⁷

وقد يتم اكتشاف وثائق إضافية في ملفات قضايا التبغ التي تسجل اشتراك الشركات في تهريب السجائر الدولي – وقد يكون غيرها موجوداً فقط في ملفات شركات السجائر، إذا لم تكن الشركات قد دمرتها بعد. ووثائق شركات السجائر لا تستعمل تعبير "التهريب"، ولكنها بدلاً من ذلك تستعمل عبارات ملطفة أو كلمات رمزية للتعبير عن الأنشطة واضحة المعنى. وعندما يتم الكشف عن سجلات معرفة شركة سجائر ومشاركتها في تهريب السجائر، فالقاعدة أن تكون العبارات الملطفة والكلمات الرمزية عن التهريب هي المستعملة.⁸

ومن بين العبارات الملطفة الشائعة: "غير مسددة الرسوم وترانزيت". وإليك بعض الأمثلة:

- "بالنسبة لتعريف الترانزيت فهو أساساً الاستيراد غير المشروع لأنواع من هونغ كونغ، وسنغافورة، واليابان، وغيرها، والتي لم تسدد عنها أي رسوم. وعلى قدر علمي فإن هذا أكثر شيوعاً في جنوب تايوان..."⁹

- التهريب يمثل 9% من سوق السجائر في الأرجنتين، و 46% في شمال شرق الأرجنتين، والسجائر غير المسددة عنها رسوم من حقائق الحياة وتكاد تكون قد اكتسبت صورة مؤسسية.¹⁰
 - "[إن السوق التي لا يسددها أية رسوم] هو حجم السجائر المنتجة في فنزويلا، وتصدر (أساساً إلى أوروبا) ثم تعود للدخول في فنزويلا كترانزيت إلى جانب سجائر الترانزيت المنتجة في أماكن أخرى (أساساً الإكوادور والبرازيل)".¹¹
- وفي وثيقة بتاريخ 1993، قدم موظف في الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ قائمة من الأسئلة والإجابات عن التجارة فيما وراء البحار:

- **السؤال 10: ما هي تجارة الترانزيت؟** تجارة الترانزيت هي انتقال البضائع من بلد إلى آخر، بدون دفع ضرائب ورسوم. وهي معروفة عادة باسم التهريب.
- **السؤال 11: هل أنت على دراية بتهريب السجائر؟** نعم، تهريب البضائع الرائجة التي تجتذب ضرائب مرتفعة كان يتم من عدة قرون. فالسجائر شأنها شأن الكحول يتم تهريبها في أجزاء عديدة من العالم.
- **السؤال 12: هل الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ تشارك في أنشطة التهريب؟** لا. نحن لا نتسامح مع التهريب. وبسبب الضرائب المبالغ فيها والقيود على التجارة وحظرها، لا يمكن تجنب التهريب.
- **السؤال 14: أين يزداد انتشار التهريب؟** الشرق الأقصى، وأمريكا اللاتينية، ووسط وشرق أوروبا وأفريقيا.¹²

إن الارتباط بين تجارة الترانزيت والتهريب واضح في هذه الوثيقة: الترانزيت تعبير آخر عن التهريب. وطبقاً لهذه الوثيقة، السبب في التهريب هو الضرائب المرتفعة، ولكن الغريب أنه يبدو أكثر ظهوراً في مناطق الضرائب المنخفضة.

4. تهريب السجائر في الشرق الأوسط

السوقان الرئيسيتان المستهدفتان من شركات التبغ الدولية هما جمهورية إيران الإسلامية والعراق:

تجمع الشرق الأوسط يتكون من 12 بلداً يبلغ مجموع سكانها 145 مليون يتزايد بمعدلات تزيد عن 3% سنوياً. خمسة بلدان منها، إيران، والعراق، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، واليمن تضم 90% من السكان... وإجمالي سوق السجائر يقدر بحوالي 108 مليار سيجارة. وربما يكون هذا التقدير أقل من الواقع بحوالي 15-20 مليار، وبخاصة في إيران والعراق (واليمن أيضاً) حيث لا تتوفر المعلومات عنها. والحجم في إيران 49%، وفي العراق 15%، وفي اليمن 8% وهو ما أهملناه في الماضي ونصيننا فيه لا يذكر (إيران والعراق)، أو صفر (اليمن).¹³

وكل من جمهورية إيران الإسلامية والعراق يمثل إمكانات ضخمة لشركات السجائر الدولية. والواقع أن العديد من وثائق الشركات المصنعة للتبغ التي كانت وثائق داخلية سرية – تم الحصول عليها من إجراءات المحاكم في الولايات المتحدة – تجعل الأهمية الموضوعية على جمهورية إيران الإسلامية من جانب الشركات المصنعة للتبغ جميعها واضحة جداً.¹⁴

وهناك أسباب عديدة للاهتمام بجمهورية إيران الإسلامية تنطبق على جميع شركات التبغ الكبرى: (1) عدد سكان كبير؛ (2) مستويات معيشة أخذت في الارتفاع؛ (3) مستويات متوسطة لاستهلاك التبغ مما يوفر مجالاً للنمو؛ و (4) اتجاه عالمي نحو تقليص دور احتكارات الدولة للتبغ. يضاف إلى هذا أن جمهورية إيران الإسلامية لها موقع مناسب، يقع بين مراكز التهريب القائمة لشركات المصنعة للتبغ في الشرق الأوسط وأسواق التبغ المزدهرة في شبه القارة والاتحاد السوفيتي السابق. وتشير الوثائق إلى أن شركات التبغ متعددة الجنسيات نظرت إلى جمهورية إيران الإسلامية ليس كسوق فقط، ولكن كممر لتوريد السجائر المهربة إلى بلدان أخرى.¹⁵

وبصفة عامة تشير وثائق الشركات المصنعة للتبغ إلى أنه كان ينظر إلى جمهورية إيران الإسلامية من جانب شركات السجائر العالمية على أنها ساحة قتال يمكن أن يتم فيها خداع الاحتكار الوطني للتبغ وتضليل المسؤولين الحكوميين والتضحية بالصحة البدنية للإيرانيين في سبيل الصحة المالية لحملة أسهم الشركات.¹⁶

ويوضح جاذبية جمهورية إيران الإسلامية مقال نشر حديثاً في صحيفة لتجارة التبغ: إن إيران هي أكبر مستهلك في الشرق الأوسط وهذا يشمل استهلاك كبير للسجائر. وتقدر المبيعات السنوية بحوالي 45 مليار وحدة وينمو الاستهلاك بمعدل سنوي 17%¹⁷.

والعراق يمثل سوقاً أخرى جاذبة لشركات التبغ. في وثيقة شركة التبغ البريطانية الأمريكية، في عام 1990، جاء وصف السوق العراقية كما يلي:

على أثر رفع العقوبات الاقتصادية، سيبدأ كل جهد لاستغلال هذه السوق التي يغلب عليها صنف فيرجينيا (أكثر من 30 مليار إجمالي السوق يقل التوريد إليه بحوالي 5 مليارات سنوياً) بمعرفة أصنافنا الدولية – أولاً بنسون وهدجز، بشرط أقصى ضمان بأن مثل هذه الكمية لن يعاد توجيهها.¹⁸

كانت الأصناف البريطانية موجودة فعلاً في العراق منذ عشرين عاماً:

أصبح لدى العراقيين ولع بالسجائر البريطانية منذ عدة عقود. وفي أوائل الثمانينيات من القرن العشرين كانت المملكة المتحدة مورد هام لواردات العراق من السجائر. وكان متوسط صادرات السجائر البريطانية إلى العراق 48 مليون دولار خلال الفترة من 1979-1981، و 37 مليون دولار سنوياً خلال الفترة 1982-1984.¹⁹

وقد وجدت السجائر من الولايات المتحدة والمانيا واليونان طريقها إلى الأسواق غير المشروعة في جمهورية إيران الإسلامية والعراق. وتصف وثائق التبغ الداخلية، وصحف تجارة التبغ، والقضايا القائمة حالياً طرق الترانزيت المستعملة.

1.4 صحف الشركات المصنعة للتبغ

كانت قبرص ولبنان مستوردين هامين للسجائر الأمريكية (الجدول 2).

الجدول 2. الصادرات الأمريكية من السجائر إلى قبرص ولبنان (مليون سيجارة)

السنة	لبنان	قبرص
1995	10 098	7473
1996	11 713	9488
1997	10 938	9949
1998	10 938	5321
1999	5736	6164
2000	4227	6920
2001	5717	4453

المصدر: وزارة الزراعة في الولايات المتحدة

وتعترف الصحف التي تهتم بتجارة التبغ أن المقصد النهائي لهذه السجائر ليس قبرص أو لبنان، ولكن جمهورية إيران الإسلامية والعراق: "إن قبرص نقطة توزيع هامة لسجائر الولايات المتحدة المتجهة إلى إيران عن طريق تجار في عمان. وفي نفس الوقت، تباع بعض هذه السجائر إلى تجار في تركيا الذين يأخذونها إلى العراق".²⁰ و:

السجائر المستوردة في بيروت توزع على تجار في بلدان مختلفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا... ويبدو أن أكبر العملاء للسجائر الموزعة من لبنان هما إيران والعراق... من بيروت إلى دبي أو عمان ثم إلى إيران هو طريق بعض السجائر من الولايات المتحدة الموجهة إلى لبنان. وتحمل الشاحنات الآن البضائع عبر سوريا للوصول إلى الأسواق المفتوحة في العراق، مثل الإمكانات المعقدة في الموصل.²¹

ولا يقتصر التصدير إلى قبرص على الشركات الأمريكية: فقد زادت الشركات المصنعة للتبغ البريطانية صادراتها إلى قبرص زيادة كبيرة من 89 مليون سيجارة في 1996 إلى 5404 مليون في 2000.²²

وأخيراً فإن صناعة السجائر اليونانية أصبحت تصدر المزيد إلى الشرق الأوسط خلال الأعوام الأخيرة، كما يتبين من الجدول 3 والمقتطفات التالية له. والشركات متعددة الجنسيات مثل فيليب موريس، والتبغ البريطانية الأمريكية، وتبغ اليابان الدولية مسؤولة عن حوالي نصف إنتاج اليونان من السجائر.

الجدول 3. صادرات السجائر من اليونان إلى تركيا وقبرص والأردن في 1999 و 2000 (بالطن)²³

البلد	1999	2000
تركيا	1720	4144
قبرص	1338	2608
الأردن	2198	2041

العديد من السجائر اليونانية التي يشتريها تجار الترانزيت الأتراك تورد إلى عملاء في بلدان الشرق الأوسط. والشاحنات التي تتحرك عبر ممر سيلوبي إلى العراق ربما تنقل أكثر من ثلث السجائر اليونانية المشحونة إلى تركيا ... وإيران سوق كبيرة أخرى للسجائر اليونانية. فالتجار من تركيا وقبرص وبعض البلدان الأخرى يوردون السجائر إلى العديد من صغار التجار من إيران.²⁴

لقد كانت تركيا مصدراً رئيسياً للسجائر وغيرها من البضائع المستوردة من العراق... وقد حلت السجائر من المصانع اليونانية (شاملة بعض الأصناف الأمريكية الكبرى) محل الفراغ الذي خلفته السجائر المصنوعة في الولايات المتحدة التي دخلت العراق خلال العامين الأخيرين ... والعديد من السجائر التي تورد عن طريق شاحنات عبر ممر سيلوبي من تركيا إلى العراق يتم تبادلها بالديزل (البترول) المشتري في العراق. ويحصل العراق على السجائر من موزعين في قبرص، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، والاتحاد الروسي، وأوربا، ولكن يبدو أن تركيا هي أكبر طريق للترانزيت.²⁵

في عام 2001 قدر إنتاج السجائر المحلي في العراق بحوالي 5700 مليون سيجارة والواردات حوالي 10 700 مليون سيجارة (الجدول 4). وكان مصدر السجائر المستوردة هو اليونان (3200 مليون)، وتركيا (2900 مليون)، والأردن (110 مليون)، وقبرص (700 مليون) وطرق ترانزيت أخرى (2800 مليون).²⁶

الجدول 4. العراق: المصادر المقدرّة للسجائر المستوردة بالكمية خلال الفترة من 1990-2001 (مليون قطعة)²⁷

السنة	تركيا	اليونان	قبرص	الأردن ترانزيت	ترانزيت أخرى	جملة الترانزيت
1990	400	170	200	2300	980	4050
1991	600	300	220	1100	950	3170
1992	500	430	290	900	700	2820
1993	900	370	340	660	500	2770
1994	1100	350	400	500	675	3025
1995	1250	300	660	600	500	3310
1996	1300	450	780	800	400	3730
1997	1600	500	800	700	700	4300
1998	2000	800	970	900	1800	6470
1999	2500	1200	1100	1300	2600	8700
2000	2800	2095	1200	1200	3600	10 895
2001	2900	3200	700	1100	2800	10 700

2.4 القضايا

في الإجراءات القانونية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ضد العديد من شركات التبغ الدولية في المحكمة المحلية، الحي الشرقي من نيويورك في الولايات المتحدة، في كانون الثاني/يناير 2002 قدم الاتحاد وثائق عن تهريب السجائر إلى العراق:

منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين قامت شركات التبغ في الولايات المتحدة بتوزيع منتجاتها من الولايات المتحدة عن طريق المجموعة الأوروبية إلى العراق. فعلى سبيل المثال، كانت السجائر المنتجة في الولايات المتحدة قد شحنت إلى موانئ المجموعة الأوروبية وتشمل فلنسية في أسبانيا إلى شركات في قبرص وتشمل تجارة "أوده" لعدة سنوات. والواقع أنه، منذ 1996، تم إرسال حوالي 5 000 000 صندوق رئيسي (50 مليار سيجارة) من شركة رينولدز (وخليفها تبغ اليابان) إلى قبرص (تجارة أوده). وتم تصدير ما يقرب من نصف هذه الشحنات من قبرص إلى مرسين في تركيا كترانزيت. ولعدة سنوات كانت شركة رينولدز الدولية (جنيف) تقدم شحنات إلى شركات قبرصية، وغالباً بكميات ضخمة من سجائر من صنف ونستون. وكان جزء من الخطة الإعلان الكاذب أن الشحنات معدة للتصدير (أي إلى "روسيا")، في حين أن المنتجات كانت موجهة إلى بلدان خارج قبرص وروسيا (أي العراق). ومن الصعب المبالغة في نطاق الخطة من وجهة نظر أنه منذ أغسطس 1999 – خلال الوقت الذي كانت كل من شركة رينولدز وتبغ اليابان يتحملان مسؤولية إدارة أو الإشراف على العمليات – تم توزيع حوالي 570 000 صندوق رئيسي (أو 5.7 مليار سيجارة) عن طريق قبرص. ونسبة كبيرة من هذه السجائر سلمت إلى ومن خلال موانئ المجموعة الأوروبية، وتشمل فلنسية في أسبانيا. وكما هو مبين أدناه كان العديد من هذه الشحنات موجهاً إلى العراق.

وقد قامت شركة رينولدز وتبغ اليابان الدولية بتوزيع مئات من حمولات الحاويات من السجائر من بورتوريكو إلى فلنسية في أسبانيا وإلى ليماسول في قبرص، وإلى بيروت بلبنان، وإلى مرسين بتركيا، وهي المنتجات التي وضعت بعد ذلك على شاحنات وشحنت براً إلى معبر حدود هابور ثم بيعت في العراق. وكانت الخطة تنفذ منذ أغسطس 1999 على الأقل، في وقت كانت شركة رينولدز تدير العمليات لشركة تبغ اليابان بمقتضى تعاقده. وكمثال واحد لهذه الخطة، يبين العرض المرفق كيف تصنع شركة رينولدز/تبغ اليابان المنتجات في الولايات المتحدة ثم تشحنها إلى أسبانيا ثم إلى قبرص للتسليم النهائي في العراق.

يمكن تلخيص خطوات الخطة فيما يلي:

1. شركة تبغ اليابان ومقرها في بورتوريكو وتعمل بترخيص من شركة رينولدز، قامت بشحن حاويات سجائر من صنف ونستون من الولايات المتحدة إلى فلنسية في أسبانيا بمركب شحن.
2. وفي أسبانيا أفرغت الحاويات ثم شحنت مرة أخرى في مركب ثانٍ باستعمال مرافق الميناء الأسباني. ومن أسبانيا شحنت الحاويات إلى قبرص.
3. وفي قبرص أفرغت عبوات الحاويات ثم شحنت السجائر من صنف ونستون في حاويات جديدة تحمل علامات مختلفة.
4. وفيما بعد، صدرت الحاويات التي تحتوي على سجائر من صنف ونستون من قبرص مع الإعلان أن "روسيا" هي بلد المقصد الأخير.
5. ثم شحنت خمس حاويات من مقاس أربعين قدماً والتي تحمل سجائر من صنف ونستون (معبأة في 5340 صندوق رئيسي) إلى لبنان ثم إلى تركيا.
6. ثم شحنت هذه الحاويات الخمس براً عبر تركيا إلى معبر حدود هابور ثم إلى العراق.²⁸

وقد حظيت ادعاءات السوق الأوروبية عن التهريب إلى العراق بتغطية إعلامية كبيرة حيث كانت تتعلق بمليارات السجائر مصدرة بمعرفة شركة أمريكية إلى بلد تحت الحصار وتعتبره حكومة الولايات المتحدة عدوها رقم واحد. وقد أدت القضية إلى المقال التالي في "الواشنطن بوست":

إن المنظمات التي تنتهك عقوبات الولايات المتحدة المفروضة على العراق لا تستطيع أن تتوقع عطف من إدارة الرئيس بوش. كما لا تستطيع ذلك أيضاً المجموعات التي تتآمر مع أعضاء العصابات الإجرامية في روسيا، ولا عصابات المخدرات في كولومبيا. وإذا كانت الادعاءات التي رفعت حديثاً من عشر حكومات أوروبية في محكمة محلية في نيويورك لها أساس، فإن شركة رينولدز القابضة للتبغ قد قامت بمؤامرة تهريب تشمل جميع الجرائم الثلاث. ومع ذلك فإن إدارة الرئيس بوش مستمرة

في الانحياز إلى جانب شركة رينولدز وعمالقة سجناء آخرين في مفاوضات مكافحة التبغ الدولية التي دعت إليها منظمة الصحة العالمية.²⁹

وفي مقال في الصفحة الأولى من صحيفة المال في الولايات المتحدة، "وول ستريت جورنال"، جاء وصف شكوى الاتحاد الأوروبي كما يلي:

زادت مبيعات أصناف سجائر رينولدز إلى العراق زيادة كبيرة من 1997 إلى 2001، وكان الكثير من السجائر مصنع في بورتوريكو طبقاً لما يقوله المطلعون على تحريات الاتحاد الأوروبي. والأوراق المرفقة ببعض هذه الشحنات تقرر أن: "قانون الولايات المتحدة يحظر توزيع هذه البضائع إلى كوريا الشمالية، وفيتنام، والعراق أو كوبا إلا بتصريح من الولايات المتحدة". وفي الشهور الأخيرة طلبت شركة تبغ اليابان لأول مرة الإذن ببيع السجائر في العراق، وحصلت على هذا الإذن. وهذه المبيعات لا تخضع لقانون الولايات المتحدة، لأن الشركة أغلقت مصنعها الوحيد في أراضي الولايات المتحدة الذي كان موجوداً في بورتوريكو؛ وسجائر شركة تبغ اليابان الموجهة إلى العراق تصنع الآن في أوريا. وما زالت هذه السجائر تتدفق إلى شمال العراق الخاضع لسيطرة الأكراد. ولكن عند هذه النقطة يصبح المقصد الأخير غامضاً. ويبدو الآن أن كثيراً منها تهرب إلى جمهورية إيران الإسلامية التي يعتبرها بعض التجار سوقاً أكثر ربحاً من بغداد. وفي كل يوم يقوم شباب الأكراد بحمل عبوات من القماش على الظهر مليئة بكرتونات السجائر متسلقين الطرق الجبلية إلى جمهورية إيران الإسلامية. "إنها عملية دائمة، بدون توقف"، كما قال أحد رجال الأعمال الأكراد الذين شاهدوا موجات من تهريب سجائر ونستون بهذه الطريقة في الشهر الماضي، وأضاف أنهم يحصلون على حوالي 10 دولارات لكل رحلة. وطبقاً لسجلات الأمم المتحدة، حصلت شركة تبغ اليابان على الموافقة على بيع 401 000 صندوق رئيسي من أصناف ونستون وماغنا وونشستر - أكثر من خمسة مليارات سيجارة - إلى كاني، شركة احتكار التبغ الكردية، عن طريق السيد أوده وموزع تركي. وقال المتحدث باسم السلطات الكردية إن الكمية التي طلبتها شركة تبغ اليابان "ضخمة" وتقوم كثيراً ما باستطیع 3.7 مليون كردي أن يدخنوه. وقال "عليك أن تبحث عن رضع يدخنون في المهدي". ولما سئل عن رأيه في الجهة التي قد ينتهي إليها السجائر، يقول غاي كوت، المتحدث باسم تبغ اليابان في جنيف: "ليس لدي أي دليل"³⁰.

وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2002 أقام الاتحاد الأوروبي وعشرة بلدان أعضاء قضية أخرى ضد شركة رينولدز. وتذهب قضية الاتحاد الأوروبي الجديدة أبعد كثيراً من أي ادعاءات سابقة، باتهام شركة رينولدز بالتآمر المباشر في تسهيل خطط غسل الأموال إلى جانب أنشطة إجرامية أخرى. وكانت الادعاءات بشأن تهريب السجائر إلى العراق مفصلة بشكل أكبر، كما يظهر من هذه الاقتباسات:

طوال التسعينيات من القرن العشرين ارتكب المدعى عليهم شركة رينولدز مجموعة من الجرائم، وتشمل غسل الأموال، وذلك ببيع سجائر من تصنيع الولايات المتحدة في العراق انتهاكاً لقانون الولايات المتحدة. والطريقة التي تم بها هذا الغسيل للأموال تشمل ما يلي: المدعى عليهم شركة رينولدز احتفظوا بعلاقة طويلة الأمد مع شخص يدعى عيسى أوده. وقد كان عيسى أوده من قبل موظفاً في شركة رينولدز الدولية للتبغ. وفي الثمانينيات من القرن العشرين عمل أوده كمدير إقليمي للشرق الأوسط/الشرق الأدنى لشركة رينولدز. وحوالي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين أنشأ أوده مجموعة من الشركات في قبرص تشمل خدمة أوده للتجارة والاستشارات وشركة IBCS للتجارة والتوزيع المحددة ("IBCS") ...

وفي أواخر عام 1989 أو أوائل التسعينيات من القرن العشرين عقد المدعى عليهم شركة رينولدز وعيسى أوده اتفاقاً مع شخص يدعى عبد الحميد داميرجي بهدف توزيع منتجات رينولدز في العراق. وقد عمل عبد الحميد داميرجي من خلال شركته في ليختنشتاين، مؤسسة تريدانتر لتنمية الشرق الأوسط، مع المدعى عليهم شركة رينولدز وعيسى أوده لتوطيد منتجات شركة رينولدز واسم منتجات رينولدز في العراق. وفي خريف عام 1990 بعد الغزو العراقي للكويت، نقل عبد الحميد داميرجي عملياته لبيع السجائر إلى الأردن بموافقة المدعى عليهم شركة رينولدز بهدف تزويد السوق العراقية بسجائر رينولدز من عمان. وقد نظم المدعى عليهم شركة رينولدز من خلال أحد موظفيها، إدوارد توما، كجزء من قسم "الأسواق الخاصة-الشرق الأوسط-الشرق الأدنى" التابع لشركة رينولدز، عن طريق اتصالات كتابية أو هاتفية مع عبد الحميد داميرجي القيام بإجراءات يشتري عبد الحميد داميرجي بمقتضاها سجائر رينولدز من شركة رينولدز عن طريق عيسى أوده في قبرص. وفي الأوقات التي كان عبد الحميد داميرجي يحتاج فيها إلى مزيد من سجائر رينولدز عما يمكن تقديمه عن طريق شركات عيسى أوده، فإن داميرجي كان يحصل عليها مباشرة من شركة رينولدز. فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيو من عام 1991، باع المدعى عليهم شركة رينولدز ووردوا لعبد الحميد داميرجي مباشرة سبع شحنات عن طريق الجو مكونة من حوالي 17 000 صندوق

رئيسي من سجنار رينولدز. (يوجد 10 000 سيجارة في الصندوق الرئيسي). وبين آذار/مارس من عام 1991 وأيلول/سبتمبر من عام 1992 اشترى عبد الحميد داميرجي ستمئة ألف صندوق رئيسي على الأقل من السجائر، إما مباشرة من شركة رينولدز أو من عيسى أوده...

وفيما بين 1993 و 1995 استمر الاتفاق المشار إليه آنفاً وعمل عبد الحميد داميرجي كموزع حصري لمنتجات رينولدز في العراق. وخلال هذه الفترة تم شراء سجائر من شركة رينولدز مقابل مئات ملايين الدولارات من جانب عبد الحميد داميرجي من المدعى عليهم شركة رينولدز ثم بيعت ووزعت في العراق³¹.

وتتفق ادعاءات الاتحاد الأوروبي عن التهريب في العراق مع الطرق المعروفة جيداً لخطّة تهريب السجائر:

- صادرات بمليارات السجائر من كبار مصنعي التبغ.
- طرق نقل مروّعة لتعقيد التحريات.
- إفراغ وإعادة تحميل الحاويات وإزالة العلامات والأرقام من المنتجات لمنع تتبعها.
- تحويلات عديدة في حسابات البنوك لتغطية العمليات.
- كانت العمليات تدار من سويسرا، وهي بلد محمية بسرية البنوك وقوانين سرية الأعمال.
- شركات في المناطق الحرة مقرها ليختنتشتاين.
- استعمال الموانئ الحرة مثل مرسين في تركيا.

وفي قضية الاتحاد الأوروبي ضد شركة رينولدز فإن الدافع الرئيسي للتهريب – "السباق نحو نصيب من السوق" – جاء شرحه في أول الوثائق المقدمة:

خلال التسعينيات من القرن العشرين وحتى الآن، قام المدعى عليهم شركة رينولدز بجهود واسعة لزيادة نصيبهم من السوق والتوسع في مبيعاتهم في جميع أنحاء العالم.

ولتحقيق هذه الغاية، قام المدعى عليهم شركة رينولدز ببيع منتجاتهم إلى مجرمين أو منظمات إجرامية، الذين يمكنهم شراء البضائع بإجراءاتهم الإجرامية بشرط واحد وهو أن المدفوعات عن هذه البضائع تتم بطريقة سرية لتجنب اكتشافها بتطبيق القانون... وقد سيطر المدعى عليهم شركة رينولدز ووجهوا وشجعوا ودعموا ويسروا أنشطة المجرمين الذين يشترون منتجاتهم. لقد تعاون المدعى عليهم شركة رينولدز مباشرة وبطريق غير مباشر مع المجرمين وباعوا السجائر لأشخاص وكيانات كانوا يعرفون أو كان لديهم وسيلة ليعرفوا أنهم كانوا يغسلون الإجراءات الإجرامية من خلال شراء السجائر.

وبالاشتراك في هذا السلوك غير القانوني حقق المدعى عليهم شركة رينولدز مكاسب متعددة لأنفسهم، تشمل وإن كانت لا تقتصر على ما يلي:

- زاد المدعى عليهم شركة رينولدز مبيعاتهم من السجائر لأن لديهم عملاء جدد وإضافيين وهم الذين يقومون بغسيل الأموال والمنظمات الإجرامية التي يخدمونها.
- إن المدعى عليهم شركة رينولدز قد زادت هامش ربحها لأنهم يطلبون من المجرمين أن يدفعوا مقدماً لسجائرهم أو يخضعوا المجرمين لشروط بيع أو انتماء لصالح المدعى عليهم شركة رينولدز أكثر مما يمنح للعملاء الشرعيين.
- زاد المدعى عليهم شركة رينولدز من نصيبهم في السوق بأن أضافوا إلى قاعدة عملائهم ما يضر بمنافسيهم.
- زاد المدعى عليهم من القيمة السوقية لعملياتهم في التبغ، مع خفض القيمة السوقية لعمليات منافسيهم.³²

لقد زعمت الشركات المصنعة للتبغ دائماً أن الضرائب المرتفعة هي السبب الرئيسي للتهريب. ولكن كما لاحظت جريدة التجارة "التبغ الدولي" في مقالها عن العراق: "لا تفرض ضرائب على السجائر في العراق. إن دخل الحكومة من عائدات النفط يتجه إلى تحديد جهود تحصيل الضرائب بخلاف ما تلجأ إليه بعض البلدان".³³ فالتهريب إلى العراق لا تسببه الضرائب المرتفعة، ولكن بسببه التنافس بين شركات التبغ لزيادة نصيبها من السوق للأصناف الدولية لسجائرهما.

وشركة رينولدز وشركة تبغ اليابان ليستا وحدهما الشركتين المتهمتين بالتهريب إلى العراق. فما يقرب من ألف رجل شرطة ورجال جمارك قد هاجموا مكاتب هامبورج لشركة التبغ الألمانية، تبغ ريمتسا في 14 كانون الثاني/يناير 2003 بسبب الاشتباه في أن مصنع السجائر الألماني، الذي تملكه مجموعة التبغ الإمبراطورية، كان سرب السجائر إلى السوق السوداء، وينتهك قرار الأمم المتحدة بحظر التجارة مع العراق.

وقد فتحت التحقيقات مع واحد على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة والعديد من كبار التنفيذيين. وكان الاشتباه الأول الذي ذكر في البيان الصادر من مكتب المدعي العام في إسبن، هو أن شركة تبغ ريمتسا نقلت ملايين السجائر التي لم تحصل عليها ضرائب من الموانئ الألمانية إلى بلدان ثالثة ثم سمحت لها أن تهرب ثانية إلى ألمانيا. وكان أحد المقاصد هو العراق. والتحقيق جاري مع الشركة ليس فقط بتهمة غسل الأموال والتهرب من الضرائب، ولكن لكسر العقوبات أيضاً.³⁴

3.4 الوثائق الداخلية للشركات المصنعة للتبغ

تصف الوثائق الداخلية للشركات المصنعة للتبغ أيضاً قبرص كنقطة الترانزيت التقليدية للسجائر إلى الشرق الأوسط. وأظهرت الوثائق التي تم الحصول عليها بمعرفة Center for Public Integrity أنه منذ 1976 قام الفرع الأمريكي براون ووليامسون لشركة التبغ البريطانية الأمريكية بالاستفادة من خدمات شركة كنتال المحدودة القبرصية لنقل سجائر غير مسدد عنها رسوم أو "الترانزيت" إلى إثيوبيا، والأردن، والصومال، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وتركيا، واليمن، مع أمل فتح طرق إلى جمهورية إيران الإسلامية والعراق.³⁵

وكان اشتراك الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ وبراون ووليامسون لفترة طويلة فيما تبين من وثائقهم أنها أعمال غير مشروعة قد أصبح واضحاً عندما نشبت معركتان منفصلتان في عام 1983 تشملان شركة كنتال المحدودة وكلاء تبغ منافسين يتصارعون بشأن تجارة التهريب في لبنان.³⁶

وكانت المعركة الأولى حول 2970 صندوق من سجائر شركة التبغ البريطانية الأمريكية المهربة إلى لبنان بمعرفة شركة كنتال المحدودة. فقد تعاقبت شركة التبغ البريطانية الأمريكية مع شركة كنتال المحدودة على أن تدفع لتاجر لبناني اسمه سورين خاناميريان دولارين أمريكيين عن كل صندوق سجائر مهرب إلى لبنان. وفي ذلك الوقت كان خاناميريان عضواً في مجلس "إدارة التبغ"، احتكار التبغ التابع للحكومة اللبنانية. وأظهرت الوثائق التي حصل عليها Center for Public Integrity أن خاناميريان اشترك في 1983 إلى شركة التبغ البريطانية الأمريكية أنه لم يتسلم عمولته عن الشحنة. وقد سوت شركة التبغ البريطانية الأمريكية الموضوع في آذار/مارس 1983 بدفع العمولة من حساباتها الخاصة مباشرة إلى خاناميريان. ثم طالبت شركة التبغ البريطانية الأمريكية شركة كنتال المحدودة باسترداد ما دفعته. وتبين وثيقة شركة التبغ البريطانية الأمريكية أن خاناميريان قد دفعت له العمولة "الواردات ترانزيت تذهب إلى لبنان".³⁷

وحدثت المعركة الثانية في عام 1984 أثناء الحرب الأهلية في لبنان عندما وجد وكيل براون ووليامسون الرسمي في لبنان، ألبرت أبيلا، وهو يبيع سجائر غير مسدد عنها رسوم في لبنان وسوريا.³⁸

وخوفاً من أن يكون أبيلا يبيع سجائر غير مسدد عنها رسوم في منطقة نفوذه، كتبت شركة كنتال المحدودة إلى براون ووليامسون أن:

... وكيالكم اللبناني يجب ألا يشترك بطريق مباشر أو غير مباشر في أعمال الترانزيت، التي تعتبر غير قانونية وجريمة جنائية في لبنان، وذلك لأنه عندما يحين وقت العودة للظروف الطبيعية فإن هذا النشاط قد يعود على أبيلا وشركة براون ووليامسون بكارث، وتوضع بلا شك في القائمة السوداء.

وهذا هو السبب في أن شركات فيليب موريس ورينولدز وغيرها لم تشرك وكلاءها اللبنانيين بطريق مباشر أو غير مباشر في أعمال الترانزيت.³⁹

وهذا الخطاب مثير للاهتمام لأنه يعني أن التجار يعلمون أن أعمال الترانزيت غير قانونية، وأنه ليس من الحكمة وجود ارتباطات مباشرة بين تجارة الترانزيت وشركات التبغ. وفي مكاتبات داخلية لشركة براون ووليامسون بين تيلنج وبرتشارد بشأن موضوع أيبلا، يدافع تيلنج عن نفس الأفكار:

إن المنطقة قلقة أيضاً من أن شركة براون ووليامسون تتعرض لمخاطر كبيرة بالبيع لوكيل رسمي في لبنان، الذي اشترك بطريق مباشر في صفقات غير مسدد عنها رسوم من قبرص. فشركة براون ووليامسون هي مصنع السجائر الكبير الوحيد في هذا الوضع الذي يمكن منعه من القيام بأعمال في لبنان إذا استولت سوريا أو الأصوليون الإسلاميون على الحكومة ومارست الضغط الفعال على "إدارة التبغ" لخفض تجارة الترانزيت.⁴⁰

وكانت شركة براون ووليامسون ترصد عمليات الترانزيت في لبنان عن كثب: "إن السجائر الموردة إلى كنتال وبيليغريني (منظمة أيبلا) لها رمز منفصل، ومن ثم يمكن التعرف عليها إذا وجدت في الأسواق غير المقصودة من جانب براون ووليامسون". وقررت أن: "سوق الترانزيت اللبنانية غير كافية لدعم أنشطة عميلين للترانزيت".⁴¹

وترصد تجارة الترانزيت بتتبع رموز يمكن التعرف عليها على العبوات في أسواق معينة ليس أمراً غير عادي، حتى إذا كان خطاب من شركة التبغ البريطانية الأمريكية يعترف أن "بائعو الجملة ينتابهم القلق عندما يتعلق الأمر بمخزون غير قانوني، ولذلك لا أستطيع أن أؤكد أو أنفي ما إذا كان هذا الرمز متاحاً فعلاً لبائعي الجملة".⁴²

وفي مكاتبة أخرى، تم التأكيد أيضاً على الخصائص الحساسة لتجارة الترانزيت والبضائع غير المسدد عنها رسوم في لبنان. وفي مكاتبة داخلية لشركة براون ووليامسون، بين تيلنج وأندرز، وردت الملاحظة التالية:

لقد تلقينا تحذيراً من "إدارة التبغ" مرتين على الأقل سنوياً بشأن المخزون غير المسدد عنه رسوم. ولما كانت آلاف الصناديق من أصناف L&M وتشستر فيلد وغيرها من الأصناف يتم بيعها من خلال "غير مسدد عنها رسوم" إلى لبنان، فإنه يدهشني أن حاويين من سجائر (كنت) قد أثارت تحذير "إدارة التبغ" الأخير المرسل إلى المصنعين.⁴³

ويبدو أن التهريب إلى الجمهورية العربية السورية يتم عن طريق لبنان وأغلبه من قبرص، وقد جاء شرح لذلك في مذكرة لشركة كنتال المحدودة: "وعلى ذلك ففي 1976 استدعينا من لبنان وسوريا إلى قبرص المحترفين في أعمال الترانزيت ونظمنا خطة مدروسة جيداً لتغطية كل منطقة لبنان وكذلك الدخول إلى سوريا". وتقدر جملة المبيعات الخارجة من قبرص إلى لبنان والجمهورية العربية السورية من جميع شركات التبغ في الفترة من 1976 إلى حزيران/يونيو 1984 بحوالي 38.6 مليار سيجارة (منها 27 مليار من فيليب موريس، و 4.4 مليار من رينولدز، و 5.2 مليار من براون ووليامسون).⁴⁴

وفي وثيقة من إميل شيلت (منسق ترانزيت الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ في هامبورغ) عن شركة World Wide Corporation/تشارلز هيدكنسون، يلاحظ أن:

بين تشارلز هيدكنسون أن مقصد أول MIO 17 من سجائر بنسون وهجيز بالفلتر هو سوريا. وكما هو معروف فإن سوريا لديها إدارة للتبغ ولا توجد إمكانيات مالية لاستيراد السجائر بصفة رسمية. وعلى الرغم من أن تشارلز هيدكنسون أكد أنه يستطيع أن يدخل السجائر بطريقة غير قانونية في السوق السورية أي عن طريق اللادقية في سوريا، فلا شك أن هذا غير ممكن. والطريق الوحيد في هذه الحالة هو عن طريق لبنان.⁴⁵

وقد جاء وصف كل من الطرق غير القانونية الممكنة وغير الممكنة إلى الجمهورية العربية السورية في الوثائق الداخلية لشركة التبغ البريطانية الأمريكية.

5. معضلة استراتيجية التسويق: واردات مشروعة أم غير مشروعة؟

إن هدف كل شركة هو أن تبيع مزيد من المنتجات، وأن تحقق أرباحاً أعلى. وغزو أسواق جديدة، وزيادة نصيب منتجاتها من السوق جزء من الاستراتيجية لتحقيق هذا الهدف. وهناك عقبة أمام شركات التبغ متعددة الجنسيات وهي القيود على التجارة

والحظر على التجارة. وبعض الأسواق مغلقة أمام الشركات الأجنبية أو تسمح بالسجائر المستوردة تحت ظروف شديدة معينة فقط. فالواردات المشروعة على سبيل المثال، قد يصرح بها فقط بعد سداد رسوم استيراد باهظة، أو من خلال خطط ترخيص مكلفة، مما قد يؤدي إلى واردات مشروعة غير منافسة. وتجنب قيود الاستيراد قد يؤدي إلى معدلات تهريب مرتفعة. وتعتبر شركات التبغ أن معدلات التهريب هذه خارجة عن سيطرتهم لأنهم "غير مسؤولين عن مراقبة الحدود". وفي حالة الرسوم المرتفعة أو احتكار الدولة، سيتم تهريب السجائر الدولية في البلد، مما يضعف وضع احتكار الدولة وتسليم السوق إلى الشركات متعددة الجنسيات. والخيار بين استعمال الواردات المشروعة أو غير المشروعة للدخول في سوق معينة يتم مناقشته عادة في الوثائق الداخلية للشركات المصنعة للتبغ.

وفي وثيقة لشركة سوريكس (وهي شركة على علاقة وثيقة مع شركة التبغ البريطانية الأمريكية في أفريقيا) مرسله إلى شركة التبغ البريطانية الأمريكية، تم مناقشة احتمالين لتجارة الترانزيت في تشاد: إما تجارة ترانزيت برخصة قانونية، مما يجعل سعر السجائر غير تنافسي، أو تجارة ترانزيت بدون ترخيص، مما يعني تحويل غير قانوني للأموال⁴⁶.

وفي تقرير لشركة التبغ البريطانية الأمريكية عن الوضع في فيتنام، تم وصف مزايا كل من الواردات المشروعة وغير المشروعة كما يلي:

تم حظر استيراد السجائر منذ ستة سنوات. والمبيعات المهربة إلى فيتنام تقدر حالياً بحوالي 7 مليارات في السنة...

والسجائر من صنف 555 هي أكبر صنف يتم تهريبه، ولا شك أن له شهرة واحتمال مبيعات كبير في هذا البلد. وقد قاومت شركة التبغ البريطانية الأمريكية بتصنيع 555 في فيتنام بسبب بعض الشكوك عن القدرة لبيع هذا الصنف كمنتج محلي واحتمال تأثير الحصول على رخصة خارج فيتنام. ولكن فيناتابا (شركة تبغ فيتنام الحكومية) تنظر إلى ترخيص 555 كفرصة جذابة لمشروع مشترك، وتعتقد أن سبب معارضة شركة التبغ البريطانية الأمريكية للرخصة هو ببساطة "الحماية التجارية للتهريب"⁴⁷.

وفي وثيقة لشركة التبغ البريطانية الأمريكية كان تقدير جملة سوق السجائر في الشرق الأوسط هو 108 مليار سيجارة، كما لوحظ أن:

إيران والعراق وسوريا ولبنان لديها احتكار حكومي على تصنيع السجائر وفي سوريا ولبنان على الواردات أيضاً... ولبنان يسمح بالواردات الحرة. وسوريا تسمح بكميات محدودة، في حين يوجد حظر كامل في إيران. وعلى الرغم من ذلك، وربما بسبب ذلك، فإن 62% من سوق إيران ترانزيت⁴⁸.

والقيود والحظر على الواردات تمثل عقبات أمام غزو أسواق معينة. وفي محضر لاجتماع بشركة التبغ البريطانية الأمريكية عن "الترانزيت" تم في 16 آذار/مارس 1987، تم مناقشة الخيارات المختلفة للتجارة في الشرق الأوسط: إما مشروعة (مع دفع رخص الاستيراد) أو غير مشروعة (من خلال "الترانزيت"). وفي السودان يمكن أن يرفض طلب الاستيراد المشروع:

... لأنه كان من غير المحتمل أن عملاء شركة كنتال [وهي الشركة التي تتعاون معها شركة التبغ البريطانية الأمريكية في قبرص] سيحصلون على تراخيص استيراد... فإذا كانت هناك فرص لتجارة الترانزيت إلى العراق فيجب انتهازها. وإذا كانت هناك فرص لتجارة الترانزيت إلى إيران، فيجب انتهازها. أما الأردن - فيجب فحص فرص الاستيراد المشروع بشكل كامل قبل محاولة طلب فرص الترانزيت⁴⁹.

والشخص المحوري في هذا الاجتماع عن الترانزيت كان إميل شيلت. وقد عين إميل شيلت من جانب شركة التبغ البريطانية الأمريكية في 1972 كمنسق الترانزيت الخاص بها وله مكاتب في هامبورغ. وكانت الشركة على وعي تام بأن تجارة الترانزيت عمل "حاساس":

صممت شركة "التبغ الأمريكية البريطانية" الألمانية على أن إمبل شيلت يجب ألا يقيم مكتبه في مبنى الشركة في هامبورغ... وأحد أهم الأسباب في إقامة هذا المكتب مستقلاً عن شركة التبغ البريطانية الأمريكية هو أنه نظراً لحساسية الموضوع فإن العملاء يمكنهم زيارة مكتب هامبورغ بدون إشراك شركة التبغ البريطانية الأمريكية بشكل مباشر.⁵⁰

والمشكلة الأساسية بالنسبة لشركات التبغ الدولية هي كيفية التعامل مع قيود التجارة: فالواردات غير المشروعة أحد الخيارات، ولكن مزيد من التعاون مع احتكارات الدولة خيار آخر. ورغم أنك تستطيع أن تبدأ بشكل غير قانوني على المدى القصير، فإن الهدف النهائي هو القيام بأعمال مشروعة على المدى البعيد.

وقد شرحت إحدى وثائق شركة التبغ البريطانية الأمريكية أن الموضوع الرئيسي بالنسبة لها هو "تحسين الدخول إلى الفرصة الرئيسية مثل إيران والعراق، وذلك بإقامة أعمال حرة في البداية ثم من خلال مشروعات مشتركة، والحصول على الترخيص إلخ...".⁵¹

وفي "خطة أعمال إيران" 1992-1994 لاحظت شركة التبغ البريطانية الأمريكية:

في 18 شباط/فبراير 1991، أعلنت اللجنة الاقتصادية العليا في إيران تحرير السوق الإيرانية للواردات المباشرة من السجائر والتبغ، وبذلك كسرت احتكار شركة تبغ إيران. ولكن لم يتم إلا تقدم قليل حتى الآن.

وجميع المنتجات المستوردة تدخل إلى السوق عن طريق دبي إلى الموانئ الجنوبية لإيران أو عن طريق تركيا من قبرص. ومن هناك تنقل بالحافلات أو الشاحنات إلى مخازن كبيرة مأمونة خارج المدن الكبرى. ولما كان هذا النشاط يعتبر تهريباً، فالقليل هو المعروف عن التوزيع بعد ذلك، ولكن جميع الأصناف ولا سيما ونستون ومارلبورو توجد بشكل ملحوظ عند نقاط البيع.⁵²

والمشكلة الإضافية أمام شركة التبغ البريطانية الأمريكية كانت الوجود القوي لشركة رينولدز في السوق غير المشروعة في جمهورية إيران الإسلامية. وهذا الوجود (غير المشروع) لونستون في جمهورية إيران الإسلامية كان معروفاً تماماً. وقد لاحظ تقرير من رويترز في 1991 أن:

أحد مسؤولي شركة التبغ الحكومية قال في العام الماضي أن الإيرانيين قد دخنا 30 مليار سيجارة في العام - مقسمة بالتساوي تقريباً بين الإنتاج المحلي، وواردات الحكومة، والواردات غير المشروعة والمهربة أساساً عبر الخليج. وبرغم القيام بمداهمات في بعض الأحيان، فإن ونستون تباع على كل ناصية.⁵³

وفي 1994 قدرت شركة رينولدز أن نصيب السوق الحرة أو غير المشروعة من سوق جمهورية إيران الإسلامية يبلغ 68%، وأن نصيب شركة رينولدز من السوق (ونستون وماغنا أساساً) يبلغ 50%.⁵⁴

وفي خطة عملها لعام 1994، ناقشت شركة رينولدز المزايا الخاصة بخيار تهريب السوق الحرة والاستيراد القانوني المباشر كنتكتيك لغزو السوق الإيرانية:

السوق الحرة:

- غير مستقرة بسبب فقد القوة الشرائية، وخفض قيمة العملة، وشركة تبغ إيران القوية/إجراءات صارمة للحكومة.
- قنوات الخليج (جنوب) ومرسين (شمال جديد).

استيراد ونستون مباشر:

- يمكن الآن من خلال شركة تبغ إيران فقط،
- تم تأكيد الطلب 1 مليار لعام 1994،

- يتضمن هوامش أقل ومخاطر أكبر.⁵⁵

كما تم مناقشة الخيارين أيضاً بالنسبة للجمهورية العربية السورية في خطة عمل شركة رينولدز:

سوريا:

- نقص كبير في التوريد للإنتاج المحلي (35%). أعمال كبيرة للسوق الحرة، وتم إعادة بدء الاستيراد المباشر في آب/أغسطس 1993.
- اختارت شركة رينولدز/تبغ اليابان الاتجاه المباشر بدلا من السوق الحرة وتمثل حالياً 52% من القطاع المباشر.
- ينظر إليهم كرجال صالحين في موقف جيد للاستفادة من تغييرات في موقف الحكومة لدعم الإنتاج المحلي عن طريق شركاء من الخارج.⁵⁶

وفي الجمهورية العربية السورية اتخذت شركة رينولدز الخيار "المشروع" كأفضل طريق لإرضاء الحكومة. كما أنه في جمهورية إيران الإسلامية كانت شركة رينولدز تعزز أهدافها واستراتيجياتها "للتعاون محلياً" مع شركة تبغ إيران:

تحتاج شركة رينولدز إلى أن تستثمر الشريك الوحيد الأجنبي للمشروع المشترك لشركة تبغ إيران في راش وربما في طهران/هاشتغراد تسهيلات:

- للتأثير على خطط شركة تبغ إيران للسيطرة على السوق من الداخل.
- لتجنب أن تحل فيليب موريس ومارلبورو محل شركة رينولدز وونستون.⁵⁷

وقد تكون الواردات غير المشروعة خياراً لغزو السوق، ولكن الهدف النهائي على المدى الطويل يجب أن يكون واردات رسمية أو تصنيع رسمي.

وقد أصبحت استراتيجية شركات التبغ الدولية في جمهورية إيران الإسلامية قصة نجاح في عام 2002، عندما وقعت سلطة التبغ في الدولة صفقة استيراد وتصنيع مع أربع شركات للسجائر في محاولة للقضاء على تهريب السجائر.⁵⁸ وقد لقيت الصفقة ترحيباً كبيراً من صحيفة التجارة "توباكو ريبورتر": "في ظل هذه العقود يسمح لكل شركة باستيراد منتجاتها بشكل قانوني إلى سوق إيران المحكمة للتبغ. وقد منحت شركة التبغ البريطانية الأمريكية وشركة تبغ اليابان التصريح بإنتاج منتجاتها في إيران. فالإنتاج المحلي هو المفتاح الذهبي للشركات متعددة الجنسيات [يضاف التأكيد]."⁵⁹

وهذا مثال واضح لمدى النجاح الذي يمكن أن تحققه استراتيجية شركات التبغ الدولية. ومراحل الاستراتيجية هي:

1. غزو السوق من خلال واردات غير مشروعة.
2. إضعاف احتكار الدولة بخفض نصيب السوق من الأنواع المحلية والمبيعات المشروعة.
3. إقناع المسؤولين بخصخصة أو فتح السوق.
4. الترخيص بالاستيراد المشروع أو إنتاج الأنواع الأجنبية.
5. إيقاف إمداد السوق بصورة غير المشروعة والاستيلاء على السوق بطريقة مشروعة.

وقد تكون نتائج الخصخصة بعيدة المدى. فمراجعة الصناعات التي تمت خصصتها توضح أن الخصخصة تؤدي إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة، مما يعني عادة أيضاً زيادة الإنتاج. ولكن إذا كانت زيادة إنتاج منتجي السجائر مصحوبة بزيادة الاستهلاك، فإن ذلك سيكون له تأثير سلبي على الصحة العامة. ولمواجهة التأثيرات السلبية المحتملة للخصخصة، فإن دي باير ويوريكلي من البنك الدولي وجها رجاء لإدخال إطار تنظيمي لتصحيح أسوأ فشل للسوق بإدخال إجراءات لإخطار المواطنين بصورة كافية بالمخاطر الصحية لاستعمال التبغ، وحماية غير المدخنين من التعرض للدخان المستعمل في الأماكن العامة، وإدخال حظر شامل على جميع أشكال تسويق وترويج منتجات التبغ.⁶⁰

6. الحلول

لا يوجد إلزام قانوني على شركات التبغ لإخطار السلطات بالمقصد النهائي لمنتجاتها. والخط المتبع من الشركات متعددة الجنسيات هي أنها تبيع منتجاتها بشكل قانوني لتجار الترانزيت وتنتهي مسؤوليتها عند ذلك. وما يثير قلق السلطات هو أن حوالي 300 إلى 400 مليار سيجارة تختفي سنوياً خلال النقل الدولي، وأنه يجب اتخاذ إجراءات لضمان وصول السجائر إلى مقصدها المطلوب. وقد اتهمت الشركات المصنعة للتبغ بأنها تصدر إلى جهات أو مقاصد تعلم أن مطالبها المشروعة لسجائرها لا يمكن أن تبرر الطلبات المقدمة والكميات الكبيرة المسلمة.⁶¹ ففي الشرق الأوسط، تم تصدير مليارات السجائر إلى قبرص ولبنان، في حين أنها في الواقع كانت موجهة للسوق غير المشروعة في العراق وجمهورية إيران الإسلامية. وكجزء من استراتيجية منع الاختفاء خلال النقل الدولي، يجب إرغام شركات التبغ على تحديد المقصد النهائي لمنتجاتها عند وقت التصنيع، وأن تقدم منتجاتها حيث توجد مطالب مشروعة فقط لمنتجاتها في السوق النهائية المقصودة.

وعلى ضوء هذا الفهم للمشكلة، نعتقد أن جوهر رد فعل الحكومة يجب أن يكون خلق نظام مساءلة يكون فيه المصنّع مسؤولاً عن النقل الآمن للسجائر التي تغادر بوابة المصنّع. ويمكن تحقيق ذلك من ناحية المبدأ بالزامهم ببيان الجهة التي تنتهي إليها سجائرها. ويمكن أن يحدث ذلك إذا اتخذت الإجراءات المبينة أدناه. ومن الهام إلقاء المسؤولية على صنّاع التبغ. والدليل على دورهم في التهريب من الوضوح بحيث يجب تحميلهم المسؤولية بحزم لإظهار السلوك الصحيح. ويجب أن تكون من مسؤولياتهم إثبات أن سجائرها وصلت إلى الأسواق المشروعة المقصودة.⁶²

ونقل عبء الإثبات هذا أمر هام. فإنه يعني من بين أشياء أخرى أن العلاقات التقليدية وبخاصة تلك التي بين إدارات الجمارك والصناعات، يجب أن تكون محل مساءلة عندما يكون المنتج المعني هو التبغ. إن التبغ حالة خاصة ويمكن أن يعامل على هذا الأساس. فمن الصعب تصور أي منتج استهلاكي آخر يسمح له بتجنب الضرائب على مثل هذا المستوى - فثلث صادرات العالم تجد طريقها إلى سوق التهريب.

ويجب أن يطلب من المصنّعين أن يضعوا علامات واضحة وأخرى سرية على جميع عبوات منتجات التبغ، والتي تدل على المصنّع وتاريخ ومكان التصنيع، إلى جانب مؤشر آخر يبين سلسلة الملكية - بائع الجملة والمصدر والموزع والسوق النهائية. ويجب أن توضع المسؤولية على المصنّع (من خلال حفظ السجلات ونظم المتابعة والتتبع) لإثبات أن السجائر التي تغادر المصنّع تصل إلى السوق النهائية المقصودة. ويجب أن يعلم المصنّعون مقدماً البلد التي يصدرون إليها السجائر. ولدى كثير من البلدان تحذيرات صحية خاصة بها وطوابع أو علامات دمغة. ويجب أن تطبع هذه أو تلصق في مكان التصنيع. والمصنّعون الذين يصدرون منتجاتهم يجب أن يقدموا معلومات عن بلد المقصد النهائي لسجائرها، ويقدموا الدليل على وجود سوق لهذه المنتجات في هذا البلد بعينه، وأن يضعوا علامات واضحة على المنتجات تبين بلد المقصد، مع تقديم قائمة بجميع التجار الوستاء، مع وجود علامات واضحة تحتوي على معلومات هذا التاجر الوسيط.

وإذا أردنا التعامل مع تهريب التبغ بنجاح، فإن ذلك سيتطلب تعاوناً دولياً؛ وأصلح آلية لتحقيق ذلك هي الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ لمنظمة الصحة العالمية. وفي نص الاتفاقية الإطارية هذه تتناول المادة 15 التجارة غير المشروعة لمنتجات التبغ، مثل وضع علامات، والترصد، وجمع المعطيات، والتعاون، والعقوبات، والمصادرة، والترخيص. وطبقاً لتحالف الاتفاقية الإطارية الذي يضم 180 منظمة غير حكومية من أكثر من 70 بلداً، فإن نص المادة 15 يحتوي على التزامات قوية ولكنها ذات طبيعة عامة جداً. إن وضع بروتوكول سيجعل هذه الالتزامات محددة وذات مدلول ومتوافقة بين البلدان. ويمكن أن يحدد البروتوكول الحد الأدنى للضوابط المطبقة، والتوثيق الواجب استعماله، ويتناول موضوع التعاون والمساعدة المتبادلة بين الأطراف في اتخاذ إجراءات ضد تجارة التبغ غير المشروعة. ويجب أن تبدأ مفاوضات البروتوكول بدون تأخير.⁶³

الملحق 1

المادة 15 من الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ لمنظمة الصحة العالمية التي تمت الموافقة عليها بقرار جمعية الصحة العالمية رقم 56.1 في 21 أيار/مايو 2003

الجزء IV: الإجراءات المتعلقة بخفض توريد التبغ

المادة 15

الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ

1. نقر الأطراف بأن القضاء على جميع أشكال الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، بما في ذلك التهريب، والصنع غير المشروع والتقليد، ووضع القانون الوطني ذي الصلة وتنفيذه، بالإضافة إلى الاتفاقات دون الإقليمية والعالمية، عناصر أساسية في مكافحة التبغ.

2. يتخذ كل طرف وينفذ تدابير تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو التدابير الفعالة الأخرى لضمان وضع علامة لكل علب أو عبوات منتجات التبغ وأي شكل من أشكال التغليف الخارجي لهذه المنتجات بغية مساعدة الأطراف في تحديد مصدر منتجات التبغ، وطبقا للقانون الوطني والاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف ذات الصلة، مساعدة الأطراف على تحديد نقطة الاختلاف ورصد وتوثيق ومراقبة حركة منتجات التبغ ووضعها القانوني. وعلاوة على ذلك، يعمل كل طرف على ما يلي:

(أ) اشتراط أن تحمل وحدات علب وعبوات منتجات التبغ المعدة للاستعمال بالتجزئة وبالجمل والمباعة في سوقه المحلية، البيان التالي: "لايسمح بالبيع إلا في (يذكر اسم البلد أو الوحدة دون الوطنية أو الإقليمية أو الاتحادية)" أو أن تحمل أي علامة فعلية أخرى تحدد الوجهة النهائية أو تساعد السلطات على تحديد ما إذا كان المنتج مطروحا بصورة قانونية للبيع في السوق المحلية؛ و

(ب) النظر، حسب الاقتضاء، في وضع نظام عملي لاقتفاء أثر المنتج وتحديد منشئه يكون من شأنه زيادة تأمين نظام التوزيع، والمساعدة في إجراء التحقيقات المتعلقة بالاتجار غير المشروع.

3. يشترط كل طرف أن تعرض معلومات التغليف أو العلامات المحددة في الفقرة 2 من هذه المادة في شكل مقروء و/أو ترد باللغة أو اللغات الرئيسية للبلد.

4. يعمل كل طرف، من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، على ما يلي:

(أ) رصد وجمع البيانات عن الاتجار بمنتجات التبغ عبر الحدود، بما في ذلك الاتجار غير المشروع، وتبادل المعلومات فيما بين السلطات الجمركية والضريبية وغيرها من السلطات، حسب الاقتضاء، وطبقا للقانون الوطني والاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف المعنية السارية، تطبيق أو تقوية التشريع مع العقوبات والعلاجات الملائمة ضد التجارة غير المشروعة في منتجات التبغ بما في ذلك السجائر المهربة والمزيفة؛

(ب) سن أو تشديد تشريعات تنص على عقوبات وسبل انتصاف ملائمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، بما فيها السجائر المقلدة والمحظورة؛

(ج) اتخاذ الخطوات الملائمة لضمان إتلاف كل معدات التصنيع المصادرة والسجائر المقلدة والمحظورة وسائر منتجات التبغ باستخدام أساليب لاتضر بالبيئة، حيثما كان ذلك ممكنا عمليا أو التخلص منها طبقا للقانون الوطني؛

- (د) اتخاذ وتنفيذ تدابير لرصد وتوثيق ومراقبة تخزين وتوزيع منتجات التبغ المحتفظ بها أو التي يتم نقلها في ظل تعليق دفع الضرائب أو الرسوم، في حدود ولايته القضائية؛ و
- (هـ) اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، للتمكين من مصادرة الإيرادات المتأتية من الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.
5. تقدم الأطراف المعلومات المجموعة بموجب الفقرتين 4 (أ) و 4 (د) من هذه المادة حسبما يكون مناسباً بشكلها المجمع في تقاريرها الدورية المقدمة إلى مؤتمر الأطراف عملاً بالمادة 21.
6. تشجع الأطراف، حسب الاقتضاء، ووفقاً لقوانينها الوطنية، التعاون بين الهيئات الوطنية، وكذلك بين المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية منها والدولية، فيما يتعلق بإجراء التحقيقات وإقامة الدعاوي والمحاكمات القضائية، من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. ويولي اهتمام خاص للتعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لمحاربة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.
7. يعمل كل طرف على اتخاذ وتنفيذ تدابير أخرى، تشمل منح التراخيص، عند الاقتضاء، من أجل مراقبة أو تنظيم إنتاج منتجات التبغ وتوزيعها من أجل منع الاتجار غير المشروع.

- ¹ Joossens L and Raw M. Turning off the tap..., An update on cigarette smuggling in the UK and Sweden, with recommendations to control smuggling. London, 2002.
- ² Joossens L. How to combat tobacco smuggling through the WHO Framework Convention on Tobacco Control. Presentation at the Second World Conference on Modern Criminal Investigation, Organized Crime and Human Rights. Durban, 7 December 2001.
- ³ BATco Global Five Year Plan 1994–1998. Bates No. 50018206-10.
- ⁴ *The Concise Oxford Dictionary, tenth edition.* 2001.
- ⁵ European Parliament. *Committee of Inquiry into the Community Transit System, Final report and recommendations, Volume I.* Brussels, February 1997.
- ⁶ *Curbing the epidemic: governments and the economics of tobacco control.* Washington DC, World Bank, 1999.
- ⁷ Campaign for Tobacco-Free Kids. *Illegal pathways to illegal profits. The cigarette companies and international smuggling.* Washington DC, May 2001.
- ⁸ Ibid.
- ⁹ BAT letter dated 25 August 1989. BAT Bates No. 302000021.
- ¹⁰ BAT internal document, North-East Argentina BAT 1992 marketing plan. Bates No. 503918336/503918347.
- ¹¹ BAT internal document, file owner Keith Dunt. Venezuelan market definitions and assumptions. Undated. Bates No. 500025647.
- ¹² BAT internal document, Brendan Brady. BATco Q&A overseas trade. 25 May 1993. Bates No. 502553111-4.
- ¹³ BAT internal document, AMESCA organisation proposals. Middle East Executive. Summary. Undated. Bates No. 503861786-9.
- ¹⁴ World Health Organization. *Coveting Iran: The infiltration and exploitation of Iran by global cigarette companies.* Cairo, September 2001.

¹⁵ Ibid.

¹⁶ Ibid.

¹⁷ Puckett A. Up for grabs. The tobacco industry's newest competitive player: Iran. *Tobacco Reporter*, January 2003, 24–7.

¹⁸ BAT (UK and Export) limited. Company plan 1991–1995. Part 1. December 1990. Bates No. 303610452-524.

¹⁹ Parker J. Iraq depending more on imported cigarettes. *Tobacco International*, October 2002, 26–30.

²⁰ Parker J. US cigarette exports set to decline further. *World Tobacco*, July 2001, 41–4.

²¹ Parker J. Lebanon, an expanding US cigarette exports. *Tobacco International*, October 2001, 35.

²² Joossens L and Raw M. Turning off the tap..., An update on cigarette smuggling in the UK and Sweden, with recommendations to control smuggling. London, 2002.

²³ Parker J. Greek cigarette exports. Flourish to Middle East Markets. *Tobacco International*, October 2002, 33–7.

²⁴ Ibid.

²⁵ Parker J. Iraq depending more on imported cigarettes. *Tobacco International*, October 2002, 26–30.

²⁶ Ibid.

²⁷ Ibid.

²⁸ Declaration of John J Halloran, JR in support of the motion of the European Community and Member States to submit a proffer of evidence concerning the link between cigarette smuggling in this case and terrorism, United States District Court Eastern District of New York, January 2002.

²⁹ Mr Bush and tobacco. Editorial. *The Washington Post*, 25 November 2002, 14.

³⁰ Stecklow S. Seeking a smoking gun behind US cigarettes being sold in Baghdad. *The Wall Street Journal*, 31 October 2002, 1–2.

³¹ European Community et al. Versus. RJR Nabisco, Inc. et al. United States District Court, Eastern District of New York, October 2002. www.tobaccofreekids.org/pressoffice/rjrlawsuit.pdf

³² Ibid.

³³ Parker J. Iraq depending more on imported cigarettes. *Tobacco International*, October 2002, 26–30.

³⁴ Mansell I and Boyes R. Hamburg police raid Reemtsma offices. *The Times*, 15 January 2003.

³⁵ International Consortium of Investigative Journalists. Tobacco Companies Linked to Criminal Organizations in Cigarette Smuggling: Cyprus and the Middle East. 3 March 2001. www.public-i.org/story_07_030301.htm

³⁶ Ibid.

³⁷ Ibid.

³⁸ Ibid.

³⁹ Kental Traders Ltd. Note. Brief history of Kental Traders Ltd. Nicosia/Cyprus. 10 October 1984. Bates No. 204400918-24.

⁴⁰ Brown & Williamson (Europe). WL Telling to RJ Pritchard, Brown & Williamson (USA), subject Abela. 25 March 1986. Bates No. 204400914-7.

⁴¹ Letter from T Cardwell to R Pritchard, 29 April 1997 with Interim Report Transit Operations Middle East. Bates No. 204400822-7.

⁴² Letter from SP Morris (BAT UK and Export) limited to T Rubai (Easa Saleh Al Gurg Company in Dubai) concerning Transit Trade in the Abu Dhabi market. 8 July 1987. Bates No. 301713877-8.

⁴³ Brown & Williamson (Europe). WL Telling to JR Anders, Your Fax dated May 28. May 29 1987. Bates No. 204400876-7.

⁴⁴ Kental Traders Ltd. Note. Brief history of Kental Traders Ltd. Nicosia/Cyprus. 10 October 1984. Bates No. 204400918-24.

⁴⁵ Emil Schildt. Note. Re: World Wide Corporation/Charles Hadkinson. Summary of information on hand re Syria 1988. 30 January 1988. Bates No. 301713525-6.

⁴⁶ N.Chevaly (Sorepex) to R.Bongaard (Sorepex), R.Howe (BAT) and N.Binst (Sorepex). Transit vers le Soudan. Decembre 1987. Bates No. 301773797. 'Au Tchad, deux possibilité également:- transit avec une licence autorisant le transfert de devises, mais coût de cette licence: 15 000 FCFA par carton qui doivent être payés lors de la délivrance de la licence; dans ces conditions le prix des cigarettes n'est plus compétitif. -transit sans licence, imposant donc un transfert illégal de devises.'

⁴⁷ BAT internal document, BJ Kemball to BD Bramsley. Vietnam Status Report. 15 May 1995. Bates No. 500045875-91.

⁴⁸ BAT internal document, AMESCA Organisation proposals. Middle East Executive. Summary. Undated. Bates No. 503861786-9.

⁴⁹ BAT internal document, Minutes of transit meeting held on 16 March 1987. Bates No. 301713899-901.

⁵⁰ BAT internal document, E.Schildt. Hamburg-office. 21 March 1983. Bates No. 301713719-25.

⁵¹ Ibid.

⁵² *Iran Business Plan, 1992–1996*. BAT Bates No. 300051641-666.

⁵³ Reuters library report. BC cycle: Iranian Parliament passes anti-smoking bill. 8 May 1991.

⁵⁴ SBU Middle East/Near East/Africa business review and projects update. 29 July 1994. RJR Bates No. 513214977-5199.

⁵⁵ Ibid.

⁵⁶ Ibid.

⁵⁷ Ibid.

⁵⁸ Iran inks cigarette deal with four majors. *IranMania News*, 20 November 2002.

⁵⁹ Puckett A. Up for grabs. The tobacco industry's newest competitive player: Iran. *Tobacco Reporter*, January 2003, 24–7.

⁶⁰ De Beyer J and Yurekli A. Privatisation of state-owned tobacco enterprises in Turkey and Ukraine. In: *Economic, social and health issues in tobacco control*. Report of a WHO international meeting., Centre for Health Development, World Health Organization. Japan, Kobe, 3–4 December 2003, 169–18.

⁶¹ Campaign for Tobacco-Free Kids. *Illegal pathways to illegal profits. The cigarette companies and international smuggling*. Washington DC, May 2001.

⁶² Joossens L and Raw M. Turning off the tap..., An update on cigarette smuggling in the UK and Sweden, with recommendations to control smuggling. London, 2002.

⁶³ Framework Convention Alliance (FCA). Briefing on the Chair's text for INB 6. January 2003.